



نقابة «المأذونين» المصرية: حالتنا زواج كل دقيقة والطلاق الشفهي يقع

19:00 الساعة 20-03-2017

أعلنت نقابة المأذونين المصرية في تقريرها الأخير، عن أن مصر بوصفها أكبر دولة عربية في عدد السكان، تعد أيضاً هي الأكثر في حالات الزواج والطلاق، موضحة أن هناك ما يقرب من مليون حالة زواج عام 2016، وأن كل 100 عقد قران يقابله 16 حالة طلاق بنسبة %16 وهي نسبة مرتفعة إلى حد كبير.

وكشف «إسلام عاهر» نقيب المأذونين المصريين لـ«إرم نيوز» حقيقة هذه الأرقام، موضحاً أن إحصائية النقابة لعام 2016 رصدت 969 ألف حالة زواج بواقع 83 ألف حالة شهرياً بمعدل 2800 حالة يوميًا، أي ما يوازي نحو 115 حالة زواج كل ساعة أي حالتنا زواج تقريباً كل دقيقة.

وأشار إلى أن عدد حالات الطلاق ارتفع أيضاً في المقابل، حيث أصبح هناك 16 حالة طلاق أهم كل 100 عقد قران بسبب الأزمة الاقتصادية والهالية وصعوبة العيش والحياة التي يعاني منها المتزوجون، وبسبب ارتفاع الأسعار أيضاً، ناهيك عن عدم قدرة الشباب على تحمل المسؤولية ليس في مصر فقط بل في المنطقة العربية أيضاً، إضافة إلى مشكلات الضعف الجنسي التي بدأت تهتل نسبة كبيرة في أسباب الطلاق.

أغرب حالات الطلاق

وعن أغرب حالات الطلاق التي شاهدها قال «عاهر» «فوجئت بأحد الأشخاص يطلبني على وجه السرعة لتطبيق زوجته، وعندها وصلت وحاولت الإصلاح بينها فتح لي باب غرفة نومه ففوجئت بزوجه موثقة بالحبال مع رجل آخر، فنفذت له الطلاق فوراً، ولكن هناك حالات ننجح في حلها في اللحظة الأخيرة».

وأكد نقيب المأذونين، أنه يوجد في مصر 4618 مأذوناً، منهم 7 سيدات في الشرقية والقليوبية والمنوفية وبنى سويف والفيوم، مضيفاً: «أواجه مشكلات كثيرة بسببهن لأن وجودهن في المهنة مخالفاً، وتعيينهن جاء بالمجاهلة والناس لا تقبل عليهن ودورهن كان يجب أن يكون في التوثيق فقط، لأنهن لا يستطعن إصلاح ذات البين لعدم درايتهن بالواقع، بالإضافة لوجود

أهور تتعلق بالحياء أحياناً».

وتابع «عاهر» أن الهأذون الشرعي لا يوثق إلا العقود الرسمية، ولا يهلك سوى 4 دفاآر وهي «الزواج والطلاق والتصديق وهو تحويل الزواج العرفي إلى رسمي، ودفآر المراجعة وهو الخاص بهن طلق زوجته غيابياً، ويريد عودتها قبل انقضاء العدة»، أما عدا ذلك لا يتعامل معه خاصة أن 90 ٪ من عقود الزواج العرفي هي زنا مقنن بحسب قوله.

الطلاق الشفهي يقع

وأوضح أن ما قاله الشيخان «خالد الجندي» و«سعد الهلالي»، بأن الطلاق الشفهي غير صحيح كلام باطل، لأن هناك 3 أشياء هزلهن جد وهي الزواج والطلاق والعتاق، أما التوثيق في الطلاق فجاء للتذكير فقط.

ولفت إلى أن الزواج إن اكتملت أركانه من رضا وقبول وإشهار، يعد صحيحاً، حتى وإن لم يوثق، مضيفاً أن التوثيق لحفظ الحقوق أفضل وأيسر.

المصدر | إرم نيوز+ الخليج الجديد